

التمويل الإسلامي، بين تحديات العجز في الموازنة العامة

وصناعة التميز في تحقيق التكافل الاجتماعي

Islamic finance, among the challenges of budget deficit And the industry of excellence in achieving social solidarity

جوادي سميرة

أحسين عثمانى

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر

S.djouadi24@gmail.com:

hassine_ath40@yahoo.fr

Received:30/08/2017

Accepted:30/10/2017

Published:31/12/2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية معالجة وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة الذي يحدث عن زيادة الإنفاق على الإيرادات، خاصة إذا كانت غير رغبة في التخفيض للنفقات أو الزيادة للموارد الذاتية، والبحث عن آليات التوجه من الفكر المالي التقليدي الذي يتطلب ضرورة تحقيق التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات إلى الفكر المالي الحديث الذي يقوم على مبدأ تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

حيث من خلال التجارب وتحليل الدراسات السابقة وإلى جانب الدراسة الحالية تبين أن البديل الأمثل لمعالجة وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة على أساس مراعاة التوازن الاقتصادي والاجتماعي هو العمل على تحفيز وتشجيع العمل بصيغ التمويل الإسلامية لتمويل عجز الموازنة وتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، حيث أثبتت صيغ التمويل الإسلامية المتمثلة في الصكوك والسندات الإسلامية أنها أكثر فعالية ونفعا ومرونة في حل مشكلة عجز الموازنة مقارنة بأساليب النظام المالي التقليدي.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة، الصكوك الإسلامية، التكافل الاجتماعي.

Abstract:

The purpose of this study is to show how the deficit in the state budget is handled and financed, which results from increased expenditure on revenues, especially if it is unwilling to reduce expenditures or increase self resources. And expenditures to modern financial thought based on the principle of achieving economic and social balance alike.

In addition to the current study, it was found that the optimal alternative to the treatment and financing of the deficit in the general budget of the state on the basis of taking into account the economic and social balance is to stimulate and encourage the work of Islamic financing formulas to finance the budget deficit and achieve social solidarity and economic development. Islamic bonds and bonds that they are more effective and useful and flexible in solving the problem of budget deficit compared to the methods of the traditional financial system.

Keyword : budget, budget deficit, Islamic instruments, social synergy.

* مرسل المقال: أحسين عثمانى

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة من الجوانب التنظيمية الأكثر أهمية، فهي تعكس نشاط وطبيعة أهداف وسياسات مالية الدولة، ويجعل العمل على تطبيق آليات تمويلية فعالة تضمن الموازنة وعلاج العجز الحاصل الذي يعد من المشكلات الحادة التي تواجه الاقتصاديات لما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على مجمل التغيرات الاقتصادية الكلية. وإذا كانت مصادر التمويل الداخلية والخارجية لعجز الموازنة العامة في النظام المالي الوضعي متنوعة، إلا أنها في نفس الوقت أصبحت صيغ التمويل في الاقتصاد الوضعي عاجزة عن إيجاد حلول لتغطية عجز الموازنة، حيث قد تؤدي إلى ازدياد حجم الدين العام الداخلي والخارجي، وزيادة الإنفاق العام المخصص لفوائد وأقساط الديون، بالإضافة إلى خطر التضخم، الأمر الذي يدفع إلى تفاقم العجز.

✓ إشكالية الدراسة:

وفي ظل عدم قدرة مصادر التمويل التقليدية (الوضعية) على احتواء عجز الموازنة من كل الجوانب بسبب ما يترتب عنها من أثار تضخمية، والبحث عن البدائل الممكنة لعلاج عجز الموازنة من جهة والعمل على تقليص احتمالات حدوثه، ومع التوجهات المعاصرة في الدعوة إلى ضرورة الاستغناء عن الأساليب التقليدية والتضخمية وتبني صيغ التمويل الإسلامية، فإن التساؤل الذي يمكن التطرق إليه هو: كيف تساهم صيغ التمويل الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة؟ وهل تصنع التميز في تحقيق التكافل الاجتماعي؟

ولتسليط الضوء والإحاطة بجوانب الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة بعض التساؤلات الفرعية:

- ما هي أوجه عجز الموازنة العامة التقليدية؟
- ما هي طبيعة صيغ التمويل الإسلامية والتحديات المطروحة؟
- كيف تساهم صيغ التمويل الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة وتحقيق التكافل الاجتماعي؟

✓ فرضيات الدراسة:

- ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، يتطلب الأمر وضع الفرضيات التالية: وسوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال المباحث التالية:
- تعد صيغ التمويل الإسلامية البديل الأمثل والأكثر فاعلية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة؛
- صيغ التمويل الإسلامية تصنع التميز في تحقيق التكافل الاجتماعي عن غيرها من صيغ التمويل التقليدية.

✓ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة بعد تعاقب الأزمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية بشكل مستمر التي حلت بالنظام الرأسمالي أهمها الأزمة المالية المعاصرة 2008 التي أدت إلى الاقتناع بضرورة التفكير في مراجعة ووضع تصورات جديدة حول تموقع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية كبديل للنظم الاقتصادية والمالية، إضافة إلى أهمية التمويل الإسلامي من حيث متركزاته الشرعية ومقاصده التنموية الذي جعله موضع اهتمام الباحثين وكذا المسؤولين بعد الاعتراف بأهمية الخدمات المالية الإسلامية المعاصرة ودورها في التقليل من حدة الأزمات الائتمانية وتحقيق مبدأ عمارة الأرض والتنمية الشاملة.

✓ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق بعض الجوانب منها:

- إبراز بعض خصائص التمويل الإسلامي في حفظ المال العام سواء من حيث الوجود أو تشغيله في إشباع حاجات المجتمع، وتحديد المنهج الكفيل في تخصيص أفضل للموارد نحو المشروعات الإنتاجية المرتبطة بالضروريات الأساسية وعدم هدرها؛
- محاولة تأصيل مفهوم صيغ التمويل الإسلامية، والوقوف على أوجه الشبه والفروق الهامة بين منهجها وبين مناهج وصيغ التمويل التقليدي في تحقيق التوازن والتكافل الاجتماعي؛
- استحضار آليات التمويل الإسلامي العملية وضوابطه الشرعية في تحقيق الموازن العامة؛
- إيجاد جسور التواصل وتخفيف الازدواجية والانقسام بين المعرفة الشرعية والمعرفة الوضعية في معالجة المشاكل المطروحة وتوحيد الرؤية المستقبلية لنظام التمويل الإسلامي من أجل تطوير الأدوات وصيغ التمويل الإسلامية أو استحداثها.

✓ منهج وهيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة، فانه من الضروري اعتماد المنهج الذي يناسب مثل هذه الدراسات وهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يستهدف مسح وتجميع المعلومات والحقائق المرتبطة بالدراسة وتحليلها وتفسير النتائج، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، من خلال تناول العناصر التالية:

أولاً: الرؤية التقليدية للعجز والموازنة العامة.

ثانياً: الضوابط الشرعية للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي.

ثالثاً: علاج العجز الموازي في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: الرؤية التقليدية للعجز والموازنة العامة

1. مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة من عدة جوانب منها:¹

1.1 الجانب الإداري: ينظر للموازنة العامة من أنها مجموعة من القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارات السلطة التنفيذية.

2.1 الجانب القانوني: الأداة التي تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، فهي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة المالية ووارداتها.

- **الجانب المحاسبي:** تعرف على أنها جداول الأرقام التي تتعلق بالاعتماد المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها، أما من فينظر إليها على أنها.

2. مفهوم عجز الموازنة:

يمكن إبراز مفهوم عجز الموازنة من خلال:²

2.1 المعنى المالي والمحاسبي: عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة إيراداتها.

2.2 المعنى الاقتصادي والاجتماعي:

حيث يتمثل عجز الموازنة العامة بمجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الموازنة سلبية أكثر منها ايجابية، إذ ليس بالضرورة أن يترافق مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، كما قد لا يكون الوفر المالي المتحقق في الموازنة العامة مؤشراً ايجابياً من حيث آثاره الاقتصادية والاجتماعية والا هم من هذا كله الوسائل التي يتحقق بها والكيفية التي تحكم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق معه. ويمكن توضيح عجز الموازنة في النقاط التالية:³

- الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات؛
- فائض النفقات النهائية على الإيرادات النهائية، أو تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وتختلفها عن نفقاتها خلال السنة المالية؛
- أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها واقتطاعاتها من إيرادات الأفراد؛
- عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها؛
- العجز الحكومي يتمثل في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير راغبة أو قادرة على تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية؛
- نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي غالى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد.

3. النظريات التقليدية المفسرة للعجز في الموازنة: اختلف تحليل الباحثين في هذا المجال وتعدد على اختلاف المذاهب والمدارس الاقتصادية ويمكن إبراز وجهة نظر كل اتجاه على النحو التالي:⁴

1.3 المدرسة الكلاسيكية (حيادية الدولة):

عند اختلال توازن الميزانية العامة تضطر الدولة للاقتراض، حيث أن القروض العامة تؤدي إلى زيادة النفقات للسنوات القادمة مادام أنه يجب الوفاء بها ودفع الفوائد عنها، وهو ما يؤدي إلى تضخيم العجز الموازني". ومن وجهة نظر مؤيدي الفكر الكلاسيكي فإن علاج هذا العجز يتمثل في إعادة اللجوء إلى الاقتراض وبالتالي تقع الدولة في دوامة المديونية، ومع العجز المسجل قد تلجأ إلى الإصدار النقدي، أي تداول أوراق مالية إضافية لا تتماشى الزيادة في تداولها مع زيادة الإنتاجية، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وتراجع قيمة العملة المحلية أمام نظيرتها الأجنبية وهو ما يفسر بالتضخم.

3.2 المدرسة الكينزية (تدخل الدولة):

تعتبر أزمة الكساد الكبير في 1929 نقطة التحول في الفكر الاقتصادي، حيث تم التخلي عن مبدأ الدولة الحارسة ليحل محله مبدأ الدولة المتدخلة، وقد تبني هذا الفكر الاقتصادي الإنجليزي "كينز" الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة لمعالجة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل ومن ثم أصبح بمقدور الدولة استخدام ميزانيتها عن طريق زيادة كل من نفقات الاستثمار وتقليص الضرائب، إلا أنه وكنتيجه لذلك تزايدت النفقات العمومية بدرجة فاقت الزيادة في الدخل الوطني في ظل عدم إمكانية تمويلها عن طريق الإيرادات الضريبية، الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة النظر في إشكالية الموازنة وبالتالي البحث عن ضرورة البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز من هنا خرجت الميزانية والمالية العامة عن حياديتها مع التركيز على التوازن الاقتصادي كسبيل أمثل للتوازن المالي، وأصبح بالإمكان إحداث عجز مقصود في الموازنة العامة لتحقيق جملة من الأهداف الأخرى كالتشغيل الكامل.

3.3 المدرسة الحديثة (النظرية النقدية الحديثة):

بناء على توجه رواد هذه النظرية فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية هو السبب الأول في حدوث العجز الموازني، الأمر الذي يسبب التضخم وتراجع الاقتصاد، إلى جانب اعتبار السياسة المالية بطيئة التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي بسبب نقص فعالية تأثير القرارات والتشريعات والقوانين مع اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

4. أسباب عجز الموازنة العامة:

يمكن حصر أسباب عجز الموازنة العامة في سببين رئيسيين على اعتبار ما يترتب على كل منهما وذلك كالتالي:

1.4 زيادة النفقات: وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:⁵

- اللجوء المتعمد إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية لتسريع عمليات تكوين رأس المال عن طريق إحداث الدولة لعجز في موازنتها ممولا من خلال زيادة الائتمان المصرفي الممنوح لحكومتها أو اللجوء إلى طبع النقود؛

- عامل التضخم وما يرافق ذلك من تدهور في قيمة النقود، الأمر الذي يدفع الإنفاق العام نحو التزايد الظاهري فقط نتيجة تزايد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة؛
- تزايد أعباء الدين العام.

2.4 قلة الإيرادات: ويحصل ذلك نتيجة ل:⁶

- ضعف الطاقة الضريبية خاصة في الدول النامية وانخفاض الوعي الضريبي؛
- جهود النظام الضريبي وارتفاع مستويات التهرب الضريبي نتيجة كثرة الاستثناءات والتعقيدات وتدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الجهاز الضريبي واستفحال ظاهرة الرشوة داخله، وغموض القوانين الضريبية وضآلة العقوبات المفروضة على المتهربين مع التأخر في تحصيل المستحقات المالية للدولة بمختلف أشكالها؛
- تدهور أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية خصوصاً والتي عادة ما يتم إعداد الموازنات العامة على أساس إيراداتها؛
- اتساع نطاق الاقتصاد الموازي وما يرافق ذلك من إفلات الدخول المحققة من الأنشطة الممارسة في إطاره بشكل كلي من الخضوع للضريبة؛
- كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

ثانياً: الضوابط الشرعية للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

بما أن الموازنة العامة للدولة تعنى بالعديد من الجوانب الحساسة والفاعلة في الدولة وجب وجود ضوابط ومعايير شرعية تحكمها، وتنظم آليات إعدادها وموازنتها.

1. الضوابط الشرعية للتمويل الحكومي:

- انطلاقاً من الأحكام الشرعية وتمشياً مع مقصود الشريعة الإسلامية في تحقيق المصالح وعملاً على نجاح عملية التمويل الحكومي في تجميع المال اللازم، فإنه يمكن استخلاص بعض الضوابط التي تعمل على تحقيق ذلك:⁷
- عدم قيام أساليب التمويل الحكومي على الفائدة الربوية المحرمة شرعاً.
 - مراعاة أحكام العقود الشرعية في العلاقة التعاقدية بين الحكومة ومقدمي التمويل، وفي إجراءات إصدار وتداول وتسييل وتصفية الأدوات المالية؛
 - مراعاة العدالة بين الأجيال عند اختيار أسلوب التمويل، فعند الحاجة إلى تمويل نفقات جارية تستخدم أدوات مالية قصيرة الأجل حتى لا يدفع الجيل القادم أعباء مالية استفاد منها الجيل الحالي، أما عند الحاجة إلى تمويل نفقات رأسمالية يستفيد الجيل القادم منها فإنه لا مانع من استخدام أدوات طويلة الأجل ومراعاة أن الجيل الحالي يستفيد من مشروعات قام بها الجيل السابق كما جاء "لولا أن الثاني يرتفق -ينتفع- بما أنشأه الأول حتى يصير به مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنى وأراضي الحرث، وفي ذلك من الاعواز وتعذر الامكان مالا خفاء به"؛

- تحقيق المنفعة لطرفي العقد وهي للحكومة تجميع المال اللازم، وللمقدم التمويل الحصول على عائد مناسب وفق الأحكام الشرعية؛
- قابلية الأدوات المالية للتسييل قبل حلول موعد التصفية لا مكان الحصول على ما يلزم لمقدم التمويل وبالطريقة التي تناسب كل أداة وتتفق مع الأحكام الشرعية؛
- العمل على تقليل درجة المخاطرة والتوزيع العادل لها طبقاً للقاعدة الشرعية "الخارج بالضمان".

2. مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي:

1.2 مبدأ السنوية:

لم يختلف النظام الوضعي عن الاقتصاد الإسلامي في قاعدة السنوية باعتبار السنة هي مدة اعتماد وتنفيذ الموازنة، والدليل على ذلك أن الزكاة باعتبارها المصدر الأساسي للإيرادات تحصل كل سنة من المكلفين الذين قد بلغ النصاب عندهم مدة سنة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول". فالأصل في الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي في تحصيل الإيرادات وإنفاقها هو مبدأ السنوية مع جواز الخروج عن هذا المبدأ في بعض الأمور عند الضرورة.⁸

2.2 مبدأ التعدد : يظهر من خلال هذه القاعدة اختلاف بين النظام الإسلامي والوضعي من خلال أن عدد الميزانيات في النظام الإسلامي هو ميزتين على الأقل إحداهما هي الميزانية الأساسية للدولة والأخرى هي ميزانية الضمان الاجتماعي (الزكاة) وبالتالي فإن الأصل في الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي هو التعدد عكس النظام الوضعي الذي يحدد الميزانية في وثيقة واحدة.

3.2 مبدأ التخصيص : هي عبارة عن إيراد معين بنفقة معينة وتظهر أهمية التخصيص من خلال قوله تعالى: {إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم} (التوبة، 60)، فقد ورد ترتيب وتحديد للأشخاص المستفيدين من الزكاة في هذه الآية الشيء الذي إن دل يدل على وجوب تخصيص الزكاة من هؤلاء من غيرهم.

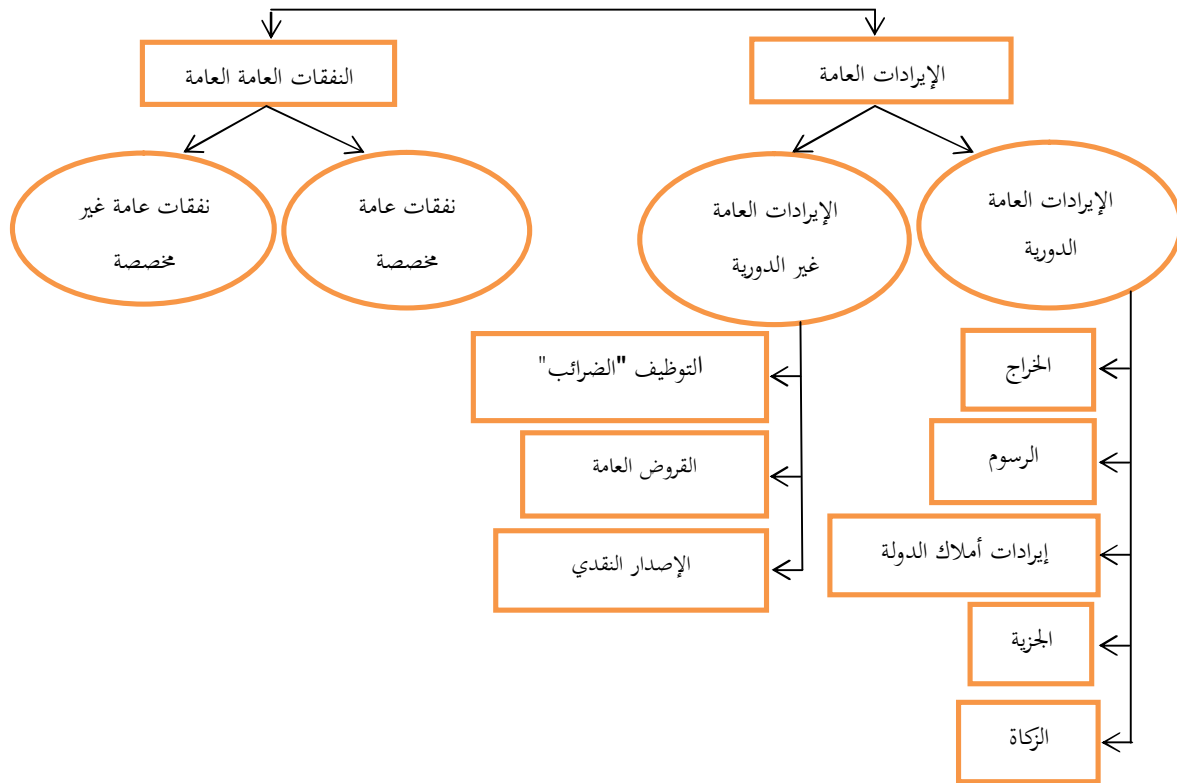
وتظهر هذه المبررات بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاستخدام الأمثل والكفاءة للمال العام مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف الاجتماعي كأهم غرض للإنفاق العام.

4.2 مبدأ التوازن : إن المتبع للفكر الاقتصاد الإسلامي يدرك أنه لم يكن يلتزم بمبدأ التوازن في الموازنة بل كان احتمال الفائض والعجز قائماً فيها، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي طالما كان ذلك في حدود المصلحة العامة ولم يكن إسراف في الإنفاق العام.⁹ على اعتبار أنها غير مقصودة للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بل حالات عجز وفائض نتيجة للتفاوت في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.

3. الإيرادات والنفقات في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن توضيح مجمل الإيرادات والنفقات في الاقتصاد الإسلامي بناء على الشكل رقم 01 التالي:

الشكل 1: تقسيم الإيرادات والنفقات في الاقتصاد الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 381-382.

ثالثاً: علاج العجز الموازي في الاقتصاد الإسلامي

يتم تناول في هذا الجانب صيغ التمويل الإسلامية للعجز الموازي من حيث ضوابطها والأساليب التي تقوم عليها، وأنواعها ثم إجراءات التعامل بها، من خلال تبيان الأسلوب الذي تستند إليه والتأصيل الشرعي لها ونوع الأدوات التي تنتج عنه وكذا مجال الاستخدام المناسب لكل منها.

1. سمات الموازنة بالفكر الإسلامي:

في الإطار الفكري النظري يقتصر دور الدولة الاقتصادي للدولة الإسلامية في الوظائف الكلاسيكية، من تحقيق (الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، العدالة، والتمثيل الخارجي)، ويترك للقطاع الخاص القيام بغالبية النشاط الاقتصادي، وتتدخل الدولة على سبيل الاستثناء في النشاط الاقتصادي في حالة تخلي القطاع الخاص عن ممارسة أعمال معينة، أو في حالة أن يكون هذا النشاط يخص الأمن القومي، أو يكون من السلع الضرورية والاجتماعية التي ينصرف عنها القطاع الخاص لعدم وجود هامش ربح يحفز على الدخول فيه.

ويترك للمجتمع المدني المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال آليات الزكاة والوقف، عن طريق مؤسسات عامة تشرف عليها الدولة فتغطي قطاعاً كبيراً من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الخلفية النظرية قد لا تتحقق على أرض الواقع، فالدولة الحديثة أصبح لها متطلبات كثيرة، وحتى النظم الرأسمالية البحتة تخلت عن تصورها بدور الدولة الاقتصادي المحدود، والمسمى بـ"الدولة الحارسية"، منذ أزمة الكساد الكبير 1929. ولذلك المجتمعات

الإسلامية بحاجة لتعاملات اقتصادية ترتبط بالواقع ومتطلبات الواقع المعيشي. وثمة فارق بين سمات الموازنة العامة في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي. ففي الفكر التقليدي من غير المقبول أن يتم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ويسمى هذا بمبدأ "عمومية الإيرادات"، ولكن الموازنة في الفكر الإسلامي يرد فيها تخصيص موارد محددة لنفقات محددة بنصوص قرآنية، ونصوص من السنة المطهرة، وهو ما يتضح في الزكاة بشكل دقيق، وكذلك في إيرادات الكفارات وغيرها من الموارد.

ولذلك يرى المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي أن مبدأ تخصيص الإيرادات في الدولة الإسلامية يؤدي إلى تعدد الموازنات الفرعية تحت الموازنة العامة للدولة، حيث تتعدد الموازنات، مثل موازنة الرعاية الاجتماعية التي تخصص لها إيرادات الزكاة وخمس الغنائم. أما بقية الموارد فتوجه لسد احتياجات الدولة من نفقات تخص أعمال إدارتها، وما تقوم به من إنتاج سلع وخدمات. وإذا كان هناك فائض وجهه إلى موازنة الاستقرار.¹⁰

2. سداد عجز الموازنة في الفكر الإسلامي:

في الفكر التقليدي عادة تلجأ الدول لسد العجز عن طريق المديونية، أو طباعة النقود، أو فرض ضرائب أكثر على المواطنين، أو تضغط النفقات لتقليل الفجوة بينها وبين الإيرادات، وكلها أدوات تحقق آثارا سلبية على الأداء الاقتصادي. ويذهب علماء الاقتصاد الإسلامي إلى القول بأن الأصل في الموازنة العامة بالدولة الإسلامية أنها تتحاشى الوقوع في فخ العجز، بحيث يتم الوقوف أولا على حجم الإيرادات، ثم تحدد النفقات في حدود هذه الإيرادات. إذ على ولي الأمر أن يقوم بمجموعة من الخطوات، هي:

- دعوة الأغنياء والقادرين إلى التبرع لسد العجز بين النفقات والإيرادات؛
- اللجوء للقرض الحسن من المواطنين بشرط توفر القدرة على السداد؛
- حق ولي الأمر في التوظيف في أموال الأغنياء (أي فرض الضرائب)، ولكن هذا الحق مقيد بعدة شروط، منها أن تكون هناك حاجة اجتماعية نظرا لعدم كفاية الزكاة بسبب القحط أو وجود نوازل. وأن تكون هناك حاجة عسكرية لدفع العدو، أو وجود حاجة اقتصادية دعا إليها فرض كفاية، لتدخل الدولة في مشروعات عامة تملئها المصلحة العامة، وقد عجز عن الوفاء بها الأفراد.

ومن هنا فإن ترتيب هذه الآليات يعكس حالة من الثقة بين ولي الأمر والمجتمع، فأغنياء المجتمع مدعوون طواعية للتبرع لسداد العجز، وفي نفس الوقت يفرض قيد على الحكومات إن عجزت التبرعات عن سداد العجز، فلا تقتصر إلا ولديها برنامج لسداد ما اقتضت، وهنا دور البرلمان وباقي المؤسسات الرقابية بالدولة حتى لا تتحول مشكلة العجز إلى قضية بلا مسئول ولا محاسبة، أو أن تستفحل بحيث يستعصى حلها.

3. طرق تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي:

ينطوي النظام المالي الإسلامي على العديد من الطرق قصد تمويل عجز الميزانية العامة والتي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن إيجازها في التالي:¹¹

- **تسريع الإيرادات:** حيث تقوم الدولة بتحصيل الإيرادات لسنة لاحقة، أين يمكن تسريع بعض الإيرادات مثل إيجارات أملاك الدولة لأكثر من الفترة المحددة كما يمكن للدولة أن تتعهد ببيع بعض الموارد مثل: البترول واستلام ثمنها مقدما.

- **الاقتراض العام:** إلا أن ذلك يتم بشروط تتماشى والشرعية بأن يكون الاقتراض لحاجة ضرورية، مع القدرة على السداد، ورد مثل قيمة القرض وهذا لا يوجد فيه شبهة الربا، مع استنفاد كافة صيغ التمويل للقطاع العام من قبل القطاع الخاص مثل: المراجعة، المشاركة، وأن لا يؤدي إلى الإضرار بمصالح الأمة سواء أمنها الداخلي أو الخارجي.

- **الضرائب:** هي من وسائل تمويل العجز بحيث تفرض لتغطية الضروريات التي لم تستطع الإيرادات العادية تغطيتها، وقد وضع الفقهاء الحالات التي تجوز فيها فرض الضرائب والتي من بينها وجود حاجة حقيقية للمال ولا يوجد مورد آخر، إلى جانب مراعاة العدالة في توزيع الضريبة، وواضح أن الأغنياء القادرين على دفع الضريبة هم الذين يجب أن يتحملوا أعباءها، أما الفقراء غير القادرين فيجب أن يعفوا منها، وأن تتفق ومصالح الأمة.

4. بعض صيغ التمويل الإسلامي لعلاج عجز الموازنة العامة:

تتميز صيغ التمويل الإسلامية بالتنوع والشمول وتعدد أشكالها بحيث تغطي مختلف الجوانب والاحتياجات سواء للدولة أو الشركات أو الأفراد بما يحقق التوازن، ويمكن إبراز بعض هذه الصيغ التمويلية فيما يلي:

1.4 التمويل على أساس المضاربة:

تعتبر المضاربة من عقود الاستثمار أين يتم المزج بين عنصري الإنتاج المتمثلين في المال والعمل، مع الاتفاق على نسبة توزيع الأرباح بين كل من صاحب المال والمضارب، أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة¹²، وهي الوسيلة الإسلامية المشروعة لإدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي. والجدول رقم 01 التالي يوضح أنواع المضاربة:

جدول 1: أنواع المضاربة

من حيث أطراف المضاربة	ثنائية الأطراف	ثلاثية الأطراف (جماعية)
من حيث شروط المضاربة	مطلقة	مقيدة
من حيث دوران رأس المال	موقوتة	مستمرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 109-110.

وتعرف سندات المضاربة (المقارضة) على أنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية رأس مال المضاربة، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه. حيث يمكن أن تستخدم الدولة هذه الصيغة التمويلية للاستثمارية، لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة، عن طرق طرح سندات المضاربة، بدلا من سندات الخزينة، لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم

الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام، بإصدار كمية معينة من هذه السندات وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين، أو لتوسيع مشروع محدد، بحيث تشكل قيمة سندات المقارضة قيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة.¹³

2.4 التمويل على أساس المشاركة:

يقوم نظام المشاركة على أساس تجميع الفوائض المالية للأفراد والمؤسسات من أجل تكوين رؤوس الأموال وذلك من أجل تكوين استثمارات جديدة أو توسيع المشاريع القائمة وتجديدها¹⁴، فهي تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة، ويقيم قاعدته الاقتصادية على المشاركة، ويحقق على أساسها علاقات قائمة على الغنى بالغرم¹⁵، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة والمبيعات غير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية، وتختلف عن صيغة المضاربة في كون صاحب المال في نظام المشاركة يمكنه أن يشارك في الجانب الإداري. وتعدد صيغ المشاركة حيث نجد:

1.2.4 المشاركة الثابتة: أو ما يطلق عليها بالمشاركة الدائمة في رأس المال وتنقسم إلى:

- ✓ المشاركة الثابتة المستمرة: حيث تستمر مشاركة المصرف قائمة طالما أن المشروع لا يزال سارياً؛
- ✓ المشاركة الثابتة المنتهية: وفيها يتم إعطاء ملكية ثابتة في المشروع إلا أن الاتفاق بين كل من المصرف والشركاء يكون ضمن آجال محددة.

2.2.4 المشاركة على أساس صفقة معينة: يمنح هذا النوع مساحة أوسع للمصرف لاستثمار الأموال من خلال اختيار المضاربين بناء على انتشارهم في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل توزيع المخاطر.

3.2.4 المشاركة المساهمة المتناقصة:¹⁶ وهي البديل الشرعي للقروض متوسطة وطويلة الأجل، حيث تستمر المشاركة بين المصرف والعميل لمدة أطول.

وتستطيع الدولة إذا أرادت توفير رؤوس الأموال لتنفيذ المشروعات الكبيرة والمشروعات المتعلقة بالخدمات العامة، أو الصناعات الثقيلة أن تلجأ إلى الحصول على رأس المال اللازم لتمويل هذه المشروعات عن طريق إصدار أسهم تملك بحيث تقوم الدولة بطرح أسهم هذه الشركات للبيع بهدف تمويل مشروع جديد، ويتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وتمكن هذه الصيغة التمويلية من إشراك القطاع الخاص في ملكية مشروعات قائمة وتمكينهم من إدارتها، ومراقبة عمليات تسييرها، مع احتفاظ الدولة بنسبة معينة من رأسمالها تمكنها من اتخاذ بعض القرارات الإدارية الهامة، كما يمكن أن تقوم بإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، أو توسيع وحدات اقتصادية أو إنجاز مشروعات خدمية.¹⁷

4. 3. التمويل على أساس المراجعة:

تستخدم صيغة المراجعة لمساعدة الإنتاج المحلي على التوسع في التسويق ولزيادة التبادل التجاري. وتعتبر المراجعة عن عملية بيع سلعة بسعر التكلفة مع إضافة ربح معلوم يتفق عليه بين البائع والمشتري. وقد تم تطوير هذه الصيغة حيث أصبحت تعرف بالمراجعة للأمر بالشراء بهدف تمكين الأفراد والهيئات من الحصول على السلع التي يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب، وتتضمن هذه الصيغة عملية مركبة ما بين الوعد بالشراء والوعد بالبيع والمصارف الإسلامية لا تنفذ هذا البيع إلا بعد تملك محل التعاقد، فهي مواعدة بين المصرف والعميل تتضمن وعدا من العميل بالشراء، في حدود الشروط المعدة عنها، ووعدا آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء طلبا لهذه الشروط.¹⁸

4.4 التمويل على أساس السلم:

يعتبر السلم من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويعجل فيه بثمنها بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فهو التمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل.¹⁹ ويتصور استخدام هذا الأسلوب في التمويل الحكومي بأن تتعاقد الجهة الحكومية مع الآخرين بأن تباع لهم سلعا أو خدمات في المستقبل مقابل مبالغ تقبضها منهم فوراً، كما يمكن من وجه آخر أن تشتري الحكومة سلعا من الغير مقابل منافع عند تسليمها إلى البائع.

5.4 الوقف:

الوقف عبارة عن حبس المال عن الاستهلاك للانتفاع المتكرر به في وجه البر، فهو صدقة جارية ما بقي رأس مالها، بحث تقوم الفكرة بالأساس على تنمية قطاع ثالث يختلف عن القطاع الخاص والقطاع الحكومي وتحمله مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة هي بطبيعتها لا تحتمل الممارسة السلطوية للدولة ويبيدها عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص. ومؤسسات الأوقاف تشتمل على العديد من مظاهر الحياة على غرار المساجد والمؤسسات التعليمية والمصحات.... الخ، ومع تزايد احتياجات المجتمع توسعت معها مظاهر ونماذج الوقف لتغطي بذلك جزء مهم من النفقات العامة وتخفيف العبء على ميزانية الدولة والتقليل من حجم العجز.

وبزيادة المعاملات برزت مجموعة من أنماط التمويل الإسلامي وآليات تعتمد ليس فقط على تحريم المعاملات المالية القائمة على أساس الفائدة، وإنما أيضا منع كل المشاريع التي تجلب المفاصد ولا تحقق مصالح العباد في العاجل أو الآجل، ومجمل هذه الآليات أساسها جملة من العقود والصيغ الشرعية المتنوعة والمرتبطة بمجالات عديدة تستجيب لحاجيات الزبائن. وعلى العموم يمكن إعطاء صورة شاملة عن هيكلية العقود التي أفرزتها المعاملات المالية والتجارية في إطار الشريعة، وهي معروفة بالأساس بأسمائها العربية كما هو مبين في الجدول رقم 02 أدناه:

الجدول 2: أصناف العقود في التشريع الإسلامي

أصناف العقود في التشريع الإسلامي				
عقود التبرعات	عقود الأرفقات	عقود المعاوضات	عقود المشاركات	عقود التوثيقات
الهبة	قرض حسن	البيع	الشركة	الكفالة
الوقف	الوديعة	الإجارة	المضاربة	الرهن
الوصية	العارية	القسمة	المساقاة	الحوالة
الوكالة		الاستصناع	المزارعة	
		السلم		
		الجعالة		
		التحكيم		

المصدر: بوحديدة محمد، عدنان مريزق، " تنميط العقود وتوحيد المرجعية الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية - بين جهود التوحيد وحاجات الاجتهاد عند الفقهاء"، مواضيع الندوة الدولية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس السويسي الرباط في 3 و4 ديسمبر 2012 (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2013)، ص 117. بتصرف.

رابعاً: الصكوك الإسلامية كمقاربة لتمويل المشاريع وتحقيق الموازنة

1. أسباب الاعتماد على الصكوك الإسلامية

- تزايد الاعتماد في الآونة الأخيرة على الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل البنى التحتية، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب يمكن إيجازها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:
- زيادة الاحتياج لرؤوس الأموال الضخمة اللازمة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى خاصة مشاريع الطاقة، البترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مشروعات التشييد والأعمار العقاري.
- وجود الضوابط الشرعية، والمحاسبية، والممارسات ذات الطبيعة المنمطة التي تنظم إصدار هذه الصكوك والتعامل فيها.
- وجود القوانين التي تُؤطر لصناعة التصكيك وبالأخص في الدول التي تتواجد بها بورصات تتعامل بأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- كُفِّت تجربة إصدار الصكوك الإسلامية قبولاً كبيراً من قبل المستثمرين المسلمين وغير المسلمين بسبب عوائدها المرتفعة نسبياً مقارنة بالأدوات المالية الأخرى.
- الدَّعم الحكومي سواء بالتشجيع من خلال تشريع القوانين المنظمة للصكوك الإسلامية، أو من خلال إصدارها بواسطة البنوك المركزية والمساهمة في تغطيتها.²⁰
- إن خاصية تقاسم المخاطر التي تُسَمِّم بها الصكوك الإسلامية تجعل منها أداة متميزة في تمويل مشاريع البنية التحتية، فهي تُقدِّم خيارات تتناسب مع المستثمرين الذين يفضلون التمويل المنخفض المخاطر، والمستثمرين الذين يرغبون في تنويع الاستثمارات.²¹

2. العلاقة بين الصكوك الإسلامية وتمويل مشاريع البنية التحتية:

بدلاً من الحصول على التمويل من المؤسسات المالية، يمكن تمويل مشاريع البنية التحتية عبر إصدار الصكوك الإسلامية، حيث يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام، والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض تحقيق الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك لهذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة بصفتها مستأجراً بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضاً استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية،²² كذلك يمتد الدور التمويلي للصكوك ليشمل البنى التحتية المستدامة، وهنا تبرز الصكوك الخضراء التي يمكن استخدامها حصيلتها لتمويل مشروع بنية تحتية مستدام بيئياً مثل: إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وهذا النوع من الصكوك يلقي قبولاً كبيراً خاصة من قبل المستثمرين الذين يركزون على الاعتبارات البيئية.

3. المزايا التي يوفرها التمويل بالصكوك للحكومات والمستثمرين:

- بشكل عام يمكن القول أن التوجه الكبير نحو الصكوك الإسلامية كمقاربة عملية لتمويل البنى التحتية، يرجع إلى المزايا التي توفرها هذه الأدوات سواء بالنسبة للحكومات أو بالنسبة للمستثمرين، وفيما يلي بعض هذه المزايا:²³
- إن تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق الصكوك الإسلامية يسمح بنقل المخاطر التجارية والتشغيلية إلى عاتق القطاع الخاص (حملة الصكوك)، ومن ثم فإن هذه المشاركة تسمح للدولة ببدء حركة التنمية ومواصلتها ببناء مرافق اقتصادية جديدة تحتاج إليها دون تحميل ميزانية الدولة أعباء مالية مباشرة، ودون اللجوء الدولة إلى الاقتراض من مؤسسات التمويل التجارية وغيرها، وهو ما يسمح بتوجيه موارد الدولة بشكل أكبر إلى القطاعات الاجتماعية التي ليس لها مردود اقتصادي وأرباح مباشرة؛
 - يمكن للمشاريع الممولة بصيغة الصكوك أن توفر العملة الأجنبية للدولة المضيفة خصوصا إذا ما كانت قوانينها تسمح للأجانب بالاكتمال في هذه الصكوك؛
 - إن تمويل مشروعات البنية التحتية من خلال الصكوك الإسلامية يسمح بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، الأمر الذي يدعو المواطنين إلى المحافظة على هذه المرافق باعتبارها ملكا لهم و أن كانت ستعود ملكيتها للدولة، وباعتبارها أيضا مصدرا يُلَوَّعُ عليهم عوائد و أرباح متوقعة؛
 - تُلَوَّعُ الصكوك الإسلامية على حملتها عوائد أكبر مقارنة بغيرها من الأدوات المالية الاستثمارية الأخرى.
- مما سبق يمكن حوصلة فعالية وآلية علاج عجز الموازنة العامة للدول وفق النظام الإسلامي من خلال الجدول رقم 03 التالي:

جدول 3: فاعلية النظام المالي الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة

التوجهات العامة	حجم القطاع العام	الإنفاق العام	الإيرادات العامة	القروض	المعايير المستخدمة	أولويات طرق المعالجة
النظام الإسلامي	- إعطاء دور محدد للدولة - تدعيم القطاع الخاص.	- ترشيد الإنفاق العام، وترتيب أولوياته، مع وضع حدود للإنفاق.	- تنمية الإيرادات من خلال تحسين الحماية الضريبية. - فرض ضرائب تصاعدية. - تخفيض سعر الضريبة وتوسيع قاعدتها.	- طرح مفهوم جديد للقروض. - وضع ضوابط محددة للقروض.	- استخدام معايير وقائية، وعلاجية بحيث نظر نظرة شمولية للعلاج.	- يعمل على تنمية الإيرادات. - عمل على وضع أولوية للنفقات العامة.

المصدر: غلمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية- عرض تجارب دولية- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2016-2017، ص324. يتصرف.

خلاصة:

يعتبر مفهوم الموازنة العامة والعجز الموازى من منظور النظام الإسلامى وأساليب وصيغ علاج العجز الموازى والتي تقوم على نظام المشاركة كأساس لتقليص الآثار السلبية إلى أقصى حد، والتي تعتبر البديل التمويلي الذي تتوزع في إطاره نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها باستعمال صيغ وأساليب استثمارية مستمدة من مبادئ وأصول المذهب الاقتصادي الإسلامى، وبالتالي فإن النظام المالى الإسلامى يعتمد على مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية في تمويل الإنفاق العام، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية إلى جانب المرونة التي تتميز بها هذه الصيغ حسب الحاجة والظروف، والتي تكفل أيضا الاستفادة من فوائض القطاع الخاص لتمويل العجز الموازى، ويمكن إنجاز بعض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- تزايد الاعتماد على الصكوك الإسلامية من قبل العديد من الدول كأسلوب لتمويل مشروعات البنية التحتية خاصة في ظل تزايد أعباء الميزانية العامة، ووجود فجوات تمويلية في قطاع البنية التحتية.
- إن الاعتماد على الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية من شأنه أن يوفر الكثير من المزايا منها: تخفيف العبء المالى على الموازنة العامة للدولة، نقل المخاطر التجارية والتشغيلية إلى عاتق حملة الصكوك، وتوفير العملة الأجنبية للدولة، وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين.
- إن نجاح الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية مرهون بتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة التي يمكن أن تزدهر فيها هذه الصكوك.

الاقتراحات:

بناء على ما تم التوصل إليه في الورقة البحثية يمكن تقديم جملة من الاقتراحات بخصوص علاج عجز الموازنة العامة للدولة، نلخصها في النقاط التالية:

- حث الدول خاصة النامية على اعتماد الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع البنية التحتية؛
- يجب العمل على تطوير آليات إصدار الصكوك الإسلامية وذلك لاستقطاب المستثمرين الذين مازالوا يمتنعون عن التعامل بالصكوك الإسلامية؛
- العمل على نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وإبراز دورها التمويلي خاصة في مجال البنية التحتية؛
- إبراز مكانة الاقتصاد الإسلامى كنموذج يحتذى به قصد تطبيقه في اقتصاديات الدول؛
- التركيز أكثر على النظام المالى الإسلامى كمنهج فعال ومتكامل لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة؛
- تشجيع الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية ممثلة في الصكوك الإسلامية وتطويرها؛
- العمل على تفعيل وتشجيع الوقف والزكاة كآليات اجتماعية بالدرجة الأولى، وتفعيل دورها في الاقتصاد.

- ¹ سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير - البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة - السعودية، 1997، ص 26.
- ² غالمي زهير، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية - عرض تجارب دولية - أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016_2017، ص 64.
- ³ كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 170.
- ⁴ زواق الحواس، مداخلة بعنوان: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية - بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية - يومي 5-6 ماي/ 2014 جامعة سطيف، ص 07.
- ⁵ زواق الحواس، مرجع سابق، ص 08.
- ⁶ المرجع نفسه، ص 09.
- ⁷ محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية، مصر، 15-18 أكتوبر 2000، ص 22-23.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 154.
- ⁹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 109.
- ¹⁰ عبد الحافظ الصاوي، تمويل عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي، عن الموقع: <http://www.aljazeera.net/amp/news/ebusiness>
- ¹¹ محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلومك التسيير، جامعة بسكرة، ص 282.
- ¹² جمال لعمارة، "اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق"، البصيرة. دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، الجزائر، 1999، ص 72.
- ¹³ غالمي زهير، مرجع سبق ذكره، ص 93.
- ¹⁴ جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- ¹⁵ قاعدة الغنم بالغرم: الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة، وقاعدة الغنم بالغرم في الاصطلاح الشائع تعني أن يتحمل المرء من الأعباء بقدر ما يأخذه من الميزات والحقوق حتى تتعادل كفتا الميزان.
- ¹⁶ حلول الشريك محل المصرف بعقد مستقل عن عقد التمويل، تخصيص جزء من الدخل الممول لسداد تمويل المصرف، إضافة إلى نصيبه من العائد.
- ¹⁷ غالمي زهير، مرجع سبق ذكره، ص 95.
- ¹⁸ جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- ¹⁹ صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، المنصورة: دار الوفاء للنشر، 1421 ص 114.
- ²⁰ فتح الرحمن عي محمد صالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة إلى الحالة السودانية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي للمنتجات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، أيام 5 / 6 أبريل 2012، ص 13.
- ²¹ أنانثان كريشنان براساد، التمويل الإسلامي يتجاوز حدوده ويتفرع بالصكوك ومنتجات مالية أخرى، في مجلة التمويل والتنمية، مجلة صادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد 52، العدد 3، د.م، سبتمبر 2015، ص 35.
- ²² رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية التجريبتين الماليزية والسودانية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، يومي 12/13 نوفمبر 2013، ص 12.
- ²³ عبد الحق العيفة، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية دراسة حالة توسيع مطار 8 ماي 1945 سطيف، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 4/5 ماي 2014.